اعلم ان المال الذي يحصل من الكفار على ثلاثة اضرب كما ذكره المصنف وهو ما يحصل بلا ايجاف خيل وركاب الثاني الجزية وهو ما يحصل بايجاف وقد يسمى كل منهما باسم الاخر وبدأ بالغنى وعلم ذلك من قوله بعد وما يحصل بايجاف خيل ويدخل في الغنيمة الجلا عنه الكفار خوفا منا والجزية وما صولحوا عنه وعشر تجاراتهم وما يرتد قتل او مات وما لذمي مات ولا وارث له واذا كان مال الفيء عقارا واقتضت المصلحة وقفه وجب وقفه وحبست غلته من جملة الفيء وان اقتضت بيعه او قسمته للتمليك وله ذلك اما سهم المصالح فلا يكون قسمته في اهله فيوقف او يباع بحسب المصلحة وكذلك سهام الفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل لعدم تعينهم بخلاف المرتزقة وذوي القربى لانهم متعينون هذا ملخص لا صح في العزيز والروضة الا ان اخر كلامهما كاد يناقض اوله ثم الفيء يحصل خمسة اسهم ثم يخمس الخمس فتكون الاسهم من خمسة وعشرين سهما سهم منها للمصالح وهو المضاف الى الله تعالى ورسوله في الاية الشريفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه واهله ويصرف الفاضل في المصالح وضرب بعد موته اليها ولم يورث عنه لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب وقد اعاد الامر في قوله ولهاشمي وعطفا المطلبي عليه بغير اللام تنبيها على انهم يصرف لهم جبرا ما يصرف لانواع المصالح وكذا من اعاد عليه اللام صرف له سهم وهو خمس الخمس واعلم ان بني هاشم وبني المطلب وبني عبد شمس ونوفل كلهم بنو عبد مناف وقد شالت بنو عبد شمس ونوفل الى النبي صلى الله عليه وسلم عن تخصيص بني المطلب مع استوائهم في القرب فقال انما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد وشبك بين اصابعه لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام وذلك انهم حرموا مع بني هاشم يوم الصحيفة فلذلك ميزهم النبي صلى الله عليه وسلم ويشترك فيه منهم الغني والفقر والصغير والكبير والقريب والبعيد للذكر مثل حظ الانثيين كالميراث فان كان الحاصل قدرا لو وزع عليهم لما سد مسد قدم الاحوج فالاحوج فتصير الحاجة معتبرة وان لم تعتبر في الاصل ثم الاتساب بالابا فلا يدفع الى اولاد البنات شيء وسهم لليتامى وهم كل صبي لم يبلغ الحلم مات ابوه وان تقي جاه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد الحلم ولكن من مات ابوه ليسمى يتيما وان

بقي

بقوله ويشترط في اليتيم ان يكون فقيرا لانه اذا اتسع لاستغنائه بمال الاب بغناه وقد استغنى بمال نفسه او لي وسهم للفقراء والمساكين وسهم لابن السبيل وهو الخامس وصيانتي الكلام على صرف الباب الذي بعده ويجوز ان يفاضل بين آحاد اليتامى والفقراء وابن السبيل لانهم يتعينون بقدر الحاجة بخلاف ذوي القربى ثم من تقدم من الاصناف وقفا قال القونوي ظاهر الجزم بانه يتعين الوقف وليس كذلك بل ان رأى الامام قسمتها او بيعها وقسمة ثمنها فله ذلك انتهى كلامه قلت وتوهم ان علة العقار لا تحس حتى توقف وان كان لم يرد ذلك وقوله والباقي وكان له عليه السلام

ته وزوجاته وولده وعبيد حاجته وان عجز فان تمات

حتى تنكح انثى ويستقل ذكرا ي والباقي بعد الخمس وهو الاخماس الاربعة المقابلة وكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته مضمومة الى خمس الخمس وهي بعده تصرف الى المرتزقة والمرتصدين للجهاد يعطى كل رجل منهم كفا ته وكفاية من في نفقته من ولد صغير وكبير وزوجة من نفقة وكسوة وسائر المؤن وبراعي الزمان والمكان وما يحري من رخص وغلا وقدر حال الشخص وطعم البلد ويعطيه ما يحتاج اليه لكفاية زوجات فان زاد جديد زاده في العطاء وان كان ممن يخدم اعطاه كفاية عبد واحد بل يشتريه له اذا احتاج اليه قال الرافعي واما عبيد الجهاد فيعطيه لهم وان كثروا وقال النووي هو المنقول وانما يقصر في الخدمة العبيد على واحد اذا حصلت به الكفاية فاما من لا يحصل كفايته الا بخدمة عبيد فيعطى ما يحتاج اليه ويختلف باختلاف الشخص فان عجز المقاتل بان جن او مرض عبيده مزوجا وهو هرم فالاصح انه يعطى فان مات القاتل اعطى كل من نفقته على الراجح حتى يتزوج المرزوجة والبنت ويستقل الذكر بان يثبت اسمه في الديوان او تخرج الى حرفة اخرى ليلا يشتغل المجاهد وتباح الكتابة لمن تعين عليهم عن الجهاد وقوله في الحاوي والباقي للمقاتل قد حاجته وزوجاته وولده وعبده وان مات الى ان يتزوج النساء ويستقل البنون وقوله فيما بعد وبضعف وجنون الساعي فيه امور اخر هما قوله وعبد قال شراحه كرر العبد لانه لا يجوز ان يعطى الا نفقة عبد واحد للحاجة ان كان ممن يخدم وقد بينا ما قاله الرافعي والنووي في جواز اعطائه للعبيد اذا احتاج اليهم الثاني قوله قدر حاجته وزوجاته وان مات لا يعني ان قدر حاجته حاجة من يموته بل يعني بقي قدر حاجته من يموته فقط الثالث قوله ويجوز وضعف

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)